- إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية متاخمة لحدودنا الجنوبية ، مع ما يمكن أن يشكله ذلك من ضغط على الجزائر .
- استمرار استنفار القوة العسكرية في الجزائر على طول الشريط الحدودي الجنوبي و الذي بقارب 6000 كم مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن الميزانية ارتفعت الضعف سنة 2011 و تواصل الارتفاع في ميزانية 2012 و 2013 .

2 – التأثيرات على دول المغرب العربي :

يمكن حصر أهم التأثيرات على دول المغرب العربي فيما يلي :

- استفحال الهجرة غير الشرعية بالنسبة لكل دول المنطقة .
- إمكانية استفحال التطرف الديني الذي بدا بعضه يرتبط بالتنظيمات ،الأهم من ذلك تنظيم الشريعة .
- التأثيرات الاقتصادية المختلفة من قلة نمو و مخاطر مرتبطة باستفحال الأزمات
- صعوبات و عجز على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي .
- استمرار ضعف التعاون البيني بين الدول المغاربية .
- أزمات كبيرة على حدود الدول المغاربية مما ئؤدي إلى تبادل اتهامات منها وجود إرهابيين تونسيين في الهجوم على تقنتورين ، اتهام الجزائر باغتيال شكري بلعيد في تونس ...
- توسع المجالات الاقتصادية التوسعية للدول الغربية على حساب مصالح الدول المغاربية .
- تأخر تصحيح الاختلالات المرتبطة باتحاد المغرب العربي بفعل ظاهرة التسلح بين الجزائر و المغرب و كذا لمولجه التهديدات الأمنية المختلفة .

<u>قائمة المراجع</u> :

الرسائل الجامعية :

1 – مريم ابراهيمي :التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الارهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية .مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2012 .

2 – فريجة لدمية : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا- مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 .

3 – لعور راضية : اثر البعد الأمني على العلاقات الاورو مغاربية من خلال سياسة الجوار الأوروبي. مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011 الكتب:

1 – جوزيف باي : القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية (ترجمة محمد توفيق البيجرحي ،الرياض ، العبيكان ، 2007 .)

2 – عبد القادر رزيق ، قيادة أفريكوم الأمريكية ، حرب باردة أم سباق للتسلح (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011) .

د:شمسة بوشنافة

عنوان المداخلة : استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود.

استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل
(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود.

تناقش هذه الورقة الدور الاوروبي في منطقة الساحل من خلال مبادرة "استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في الساحل :"استراتيجية من اجل الساحل" التي تمت بلوتها في سنة 2011 من خلال التطرق الى محتوى و اليات تنفيذ هذه الاستراتيجية و تأثيرها على الامن و الاستقرار في منطقة الساحل و في المغرب العربي .

اولا: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل بالنسبة للاتحاد الأوروبي.(فرنسا).

في البداية يجب الاشارة الى ان هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل ،فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال ، موريتانيا و المحيط الأطلسي من الغرب ، والبحر الأحمر من الشرق والتشاد من الجنوب ، أما قلب الساحل، فإنه يشمل الشمال والشمال الغربي لموريتانيا وشمال مالي والنيجر.[45] و البعض الاخر يعتبرها المنطقة التي تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر لمسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلف كلم وتبلغ مساحة أكثر من ثلاثة ملايين كلم2. يحدها شمالا الصحراء الكبرى وجنوبا منطقة السافانا .وهي تضم اليوم السنغال، موريتانيا ،مالي، بوركينافاسو، النيجر ، التشاد ،السودان وأرتيريا[46] .

و بالنسبة لاستراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في الساحل(استراتيجية من اجل الساحل) فان منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي ,جنوب الجزائر ،شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق. اما قلب منطقة الساحل فيشير الى كل من : موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد.[47]

واستنادا إلى المعيار السياسي ،فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير "Un grand sahel" يضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية و سياسية و بيئية بدأت منذ سنوات 70 وأهمها : السنغال ،موريتانيا ،مالي ،بوركينافاسو ،النيجر، التشاد ،غينيا الاستوائية وتبلغ مساحة 5مليون كلم2[48]

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولا إلى السودان والبحر الأحمر وتتميز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة.

و بهذا الموقع يتضح فان منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع افريقيا الشمالية و الغربية وصولا الى البحر الاحمر .و من هنا يفسر الاهتمام الاوروبي الفرنسي بالمنطقة

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الاوروبي ،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة.[49].

---

[45]-Luis Sémon , Alexander Mattelaer , Amelia .Une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel. In :. http ://www.europarl.europa.eu.P

[46]- محمد نجيب السعد .الأطماع الأمريكية في إفريقيا. دول جنوب الصحراء نموذجا. ما سر الاهتمام الأمريكي المفاجئ بدول جنوب الصحراء. في http://alwatan..com.

[47]- Luis Simon. Alexander Mattelaer. Amelia .Op.cit. p9.

[48]- Yveline Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus. "Le sahel oublié". Tiers Monde .N134 .1993 p306 . 307.

[49]- Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia . Op.cit. .p9

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009.[50]

و في اطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع فرنسا في اطار الاتحاد الاوروبي الى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة ،حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ،قطر بتروليوم (kugpec) في استغلال البترول في موريتانيا، شركات ألمانية(Winter Shallو RWE) والاسبانية (Repsol) والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل، إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث امضت في سنة 2011اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[51].*

و باستثناء هذه المصالح الحيوية ،فإن منطقة الساحل تمثل عمقا جيو استراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين و العسكريين لفرنسا و دول الاتحاد الاوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن ان تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة)،عن طريق جنوب المتوسط[52] .فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية* والبحر الأحمر. وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

-الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها القارة.

- السيطرة على المواقع الاستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي –مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[53] .

---

[50] . Gazoduc transe –sahauen.Com http://fr.wikipédia.org

[51] Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union - Bérangère européenne en particulier .In : http://www.grip.org .p2-3

* انظر الخريطة

[52]– Luis Simon . Op- cit .p9

* دول غرب أفريقيا الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو،ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، كوت ديفوار.

* Bénin . Burkina Faso Burkina Faso. Cap-Vert. Côte d'Ivoire. Gambie . Ghana . drapeau de la Guinée. Guinée-Bissau Guinée- Libéria.
Mali . Niger . Nigeria . Sénégal . Sierra Leone Sierra Leone. Togo
La Mauritanie a quitté la CEDEAO en 2002

[53]–إجلال رأفت. " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ".السياسة الدولية .العدد 145 .يوليو 2001 .ص10.

الى جانب ذلك تسعى فرنسا في اطار الاتحاد الاوروبي إلى التصدي للدور و النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة و امساك امريكا بالملف الامني و من ثم ،فان "مشروع "استراتيجية من اجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية .فمنذ نهاية الحرب الباردة ،بادرت أمريكا إلى وضع اسس لتمركزها في افريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الامني خاصة وقد اعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز ،حيث احتل الجانب الامني مركز الاهتمام الامريكي ،وذلك في اطار السعي الأمريكي لتامين علاقاتها الطاقوية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال افريقيا و منطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها . ومن أهم المشاريع الأمريكية الامنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما : مشروع: Pan –sahel.و تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر ،موريتانيا ،التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6، مليون دولار في السنة الأولى و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية الى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الاستراتيجية .[54]. في سنة2005 استبدل هذا المشروع(Pan-sahel)،ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الارهاب(le Partenariat transsaharienne contre le terrorisme ;TSCTP،و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ووزارة الدفاع: والملاحظ على هذا المشروع انه وسع عدد الدول المعنية به . .فالى جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع Pan-Sahel وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا و بدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الاول و يعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق و الجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، اسبانيا). وتم خلال الفترة 2005-2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا).[55]

إن هذه المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية Américafrique تتعارض مع Francafrique و تدفع فرنسا في إطار الاتحاد الأوربي إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمراتها القديمة ومناطق تواجدها الاستراتيجية. وهو ما تنطوي عليه مبادرة استراتيجية من أجل الساحل

ثانيا: محتوى الاستراتيجية الاوروبية وآليات تنفيذها

بدأت بلورة هذه الاستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الاوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي (فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في

---

[54] André Bourgeot . «Sahara de tous les enjeux», Hérodote n° 142, 2011, P 46-47.

[55] Antonin Tisseron. Quels enseignements de l’approche américaine au sahel. ? P 12.In : http://www.gabrielperi.fr

المنطقة، وهي الجهود التي كللت في ستة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل.[56] و قامت هذه الاستراتيجية على الربط بين الامن و التنمية في حل مشاكل المنطقة ،كما تركزت الاستراتيجية بالدرجة الاولى على ما سمتهم بدول القلب و هي مالي، موريتانيا، النيجر وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي:[57]

المحور الأول: تشجيع التنمية، الحكم الراشد، وحل الصراعات. إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرقة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

المحور الثاني: تشجيع التعاون الإقليمي: من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات.

المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون. حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

المحور الرابع: تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، الى إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ اضافي من الصندوق الأوربي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الانفاق على الاستقرار.[58] ويوضح الجدول التالي المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي واستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل.

	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل
مالي	533 مليون أورو	50 مليون أورو
موريتانيا	156 مليون أورو	8.4 مليون أورو
النيجر	458 مليون أورو	91.6 مليون أورو

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6.7 مليون أورو خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة

[56] Luis … Op.cit. P 11.

[57] William Assanvo «réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le sahel . . In : : www.ouido-afrido,org)(Notes D'Analyse, , N° 05 octobre 2011. P 2-4).

[58] الاستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل:
In : www.alakhbar.info

المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع و تقاسم المعلومة والخبرة. كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية. (Le système d'information de la police d'Afrique de l'ouest.)

وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس(البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و 2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوربي للتنمية.[59] وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية، تم أيضا طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011.[60]

و في اطار بعثة السياسة الامنية و الدفاعية ،Mission PSDC SAHEL،استفادت النيجر في جويلية 2012 من مهمة مدنية سميت Eucapsahel، لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و هي مهمة تمتد على سنتين بمبلغ مالي قدر ب8،7 مليون اورو.[61]

و الى جانب هذه المساعدات و لمواجهة الازمة الغذائية ،فان المفوضية الاوروبية خصصت مبلغ 337 مليون اورو كمساعدات انسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012.هذا الى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الاوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون اورو موجهة لكل من بوركينافاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد .كما اقر الاتحاد الاوروبي مبلغ 164,5مليون اورو من الصندوق الاضافي توزع على ست دول افريقية و هي :موريتانيا بمبلغ13 مليون اورو ،بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون اورو ،مالي ب15 مليون اورو ،النيجر ب42,5 مليون اورو ،التشاد ب 35 مليون اورو و السنغال ب5 مليون اورو.[62]

ان الملاحظ على هذه الاستراتيجية –و ان كانت حديثة و الحكم على فعاليتها صعب، و على الرغم من عملية ربطها المسالة الامنية بقضية التنمية الا انها تركز الجهد الاكبر على الجانب الامني الذي يبرز في كثافة البرامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقارنة بالجوانب الاخرى من التنمية و التي بقيت محصورة في سياسة المساعدات فقط دون تطويرها الى رفع الاستثمار المباشرة و هي بذلك لا تحمل جديدا للاستقرار في المنطقة .لان سياسة المساعدات ليست بالأمر الجديد في السياسة الاوروبية تجاه الساحل و اتجاه افريقيا ككل

ففي اطار المحافظة على علاقات المركز بالمحيط و المحافظة على العلاقات الاقتصادية الاستعمارية امضت الدول الافريقية اتفاقيات ياوندي سنة (1964-1965،و 1971-195)،ثم اتفاقية لومي سنة 1975،مع الاتحاد الاوروبي و حوالي 46 دولة في إفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي .

وتمنح اتفاقية لومي صادرات الدول الإفريقية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاءً من الرسوم الجمركية وقيود الحماية، كما تضمن للدول الإفريقية تثبيت حصيلة صادراتها إلى أوروبا من المنتجات الأساسية. وفي فبراير 2000، موعد انتهاء اتفاقية لومي وبعد مفاوضات صعبة تمكّن الاتحاد الأوروبي والدول

---

[59] Luis. Op.cit. P 29-30.
[60] Bérangère Rouppert . Op.cit. P 11.
[61] L'Union Européenne et le Sahel. Fiche d'information .Bruxelles. Le 16 janvier 2013 .In : http://www .concilium.europa.eu . P 2.
[62]-Ibid.P4

الإفريقية من التوصّل إلى اتفاقية جديدة للتجارة والمعونات بينهما،(اتفاق كوتونو)، مدتها 20 عامًا، وتعتبر هذه الاتفاقية الجديدة بمثابة اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوربي والدول الإفريقية. وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى ما يلي:

- إحداث تغيير جذري في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانب واحد، كما كان في اتفاقية لومي القديمة، وذلك ليحلّ محله اتفاق إقليمي للتجارة الحرة بين الجانبين بعد فترة انتقالية مدتها 8 سنوات.

- القضاء على الفقر في إفريقيا ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول .وتقديم منح مالية لإفريقيا ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي قدرها 13.5 مليار خلال الفترة من 2000 إلى 2007 إلى جانب 9 مليار منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول[63].. و كان من المفترض ان هذه الشراكة تؤدي الى انتعاش الاقتصاد الافريقي و التنمية الاجتماعية ،الا ان العكس هو الذي حدث و دخلت اغلب الدول الافريقية في ازمات الغذاء و المديونية ،التي كان وراء نمو العنف و الارهاب و الجريمة المنظمة. و هو ما يدفعنا الى التساؤل عن الفرق بين الاستراتيجية من اجل الساحل و الشراكة الاقتصادية في اتفاق كوتونو

ان الاسراع الفرنسي بالتدخل العسكري في مالي يعبر عن ضرب لهذه الاستراتيجية و يوضح الاعتماد الاوروبي على المقاربة العسكرية –الامنية البحتة في ادارة الازمات في منطقة الساحل و المحافظة على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة و من ثم مد و توسيع التواجد العسكري الفرنسي المركز في افريقيا الغربية الى منطقة الساحل و شمال افريقيا.

ثالثا: تأثير الاستراتيجية الاوروبية على الامن المغاربي : و يظهر في ثلاث جوانب رئيسية و هي:

أ- ابعاد و تهميش الدور الجزائري: ان العمق الاستراتيجي و الامتداد الحقيقي للأمن المغاربي و الجزائري هو منطقة الساحل بالدرجة الاولى .فبحدود برية تمتد على مسافة 6427 كلم، تتجاور الجزائر مع سبع دول و هي :المغرب بحدود طولها،1643 كلم ،مالي بحدود طولها 1376 كلم ،ليبيا 982 كلم، تونس 965كلم،النيجر 956كلم،موريتانيا 463كلم،و الصحراء الغربية 42كلم [64] .و بهذا ّ،فان الجزائر تمثل الدركي و الحارس و الحزام الامني للمنطقة المغاربية كلها و لا سيما من الناحية الجنوبية و اي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب و واروبا في ذات الوقت و العمل على تهميش دورها سوف ينعكس سلبا على استقرار المنطقة بالكامل .

---

[63] مغاوري شلبي .اتفاقية لومي تدشّن مشاركة اقتصادية بين إفريقيا وأوروبا.
In : http://www.onislam.net

[64]-l'expérience algérienne en matière de délimitation des frontières. In : http://www.dur.ac.uk /resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf

و رغم وعي القوى الكبرى بهذه الاهمية و منها الاتحاد الاوروبي ، الا انها تحاول من خلال استراتيجيتها تقليص الدور الجزائري و تهميشه الى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة و هو دور تم حصره في محاربة الارهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر. فاذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الاوروبية و الأمريكية في الحرب على الارهاب ،الا ان الجزائر تتصور حل المشكلة في اطار شامل و متعدد الابعاد اولها الجانب الاقتصادي و التنموي و الجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الاطراف ،عكس الطرف الاوروبي الذي يركز على الجانب الامني- العسكري و هو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الافريقية و تركيز الضغوطات عليها و من ثم تقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الاطراف المتنازعة و ابعاد الجزائر من لعب اي دور سياسي فاعل على المستوى البعيد .و هو ايضا ضرب للجهود الجزائرية في التعاون الامني مع موريتانيا ،النيجر ومالي في اطار القيادة العسكرية المشتركة و التي تترجم ارادة الدول في التحكم في المسالة الامنية بطريقة مستقلة و في اطار جماعي و هو ما يفتح الباب لأوروبا –فرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الافريقي و التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول و محاصرة الجزائر اكثر فاكثر و ادخال دوال افريقيا الغربية في المعادلة الامنية في الساحل و هذ في حد ذاته ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في افريقيا و التواجد العسكري تحت اي شكل و الجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الافريقية على ثرواتها و على اقاليمها و فتح الطريق امام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة.

ب-عسكرة منطقة الساحل:

ان مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية و تدريب للجيوش و قواعد مراقبة و معلومات سوف يعيد المنطقة الى حالة الاستعمار الجديد تحت الغطاء الامني و محاربة الارهاب و كل الجهود التي بذلتها الدول الافريقية في التحرر و الاستقلال اندثرت .

ان الشراكة من اجل الساحل هي غطاء لتقاسم المصالح و الاعباء وتدعيم للتواجد العسكري الفرنسي الذي يتمركز في السنغال بقاعدة عسكرية (1150 جندي)،الغابون(800 جندي)،جيبوتي(2900 جندي) و التشاد التي بها قاعدة للعمليات الخارجية (1200 جندي). هذا الى جانب مشروع RECAMP،الموجه لتقوية القدرات الافريقية في ميدان حفظ الامن و تسعى فرنسا الى استغلال قواعدها في تخزين المعدات العسكرية لهذا المشروع و هو ما يعني اضفاء الشرعية على التواجد العسكري الفرنسي في افريقيا .ضف لذلك التدخل الفرنسي في غنيا1990،رواندا التشاد والغابون .[65]

والى جانب التواجد العسكري الفرنسي –الاوروبي ،فان افريقيا ايضا مسرحا للتواجد العسكري الامريكي ،فهي مراقبة من الولايات المتحدة انطلاقا من شتوتغارت بألمانيا(AFRICOM) و هي

[65]-Que fait la France en Afrique. In : http://www.liberationafrique.org

القيادة التي انشاتها امريكا منذ اكتوبر 2007،تحت غطاء محاربة الارهاب من خلال برامج تدريب الجيوش و المساعدة في حفظ الامن . و تبحث امريكا امكانية نقلها الى داخل احدى الدول الافريقية(الجزائر) حيث تركز امريكا ايضا عملها على الجانب العسكري على حساب الحلول الاخرى و هو ما يظهر في تناقص المساعدات الاقتصادية الخارجية الموجهة لإفريقيا . فمن 750 مليون دولار المخصصة لميزانية برامج المساعدة الخارجية في 2003،هناك 500مليون دولار خصصت للتمويل العسكري الخارجي ،52 مليون دولار لتأسيس مركز محاربة الارهاب، اما مبلغ 100 مليون دولار فقد خصص لمبادرة، l'East Africa Counter –terrorisme Initiative(EACTI)، و لم يخصص سوى مبلغ 14 مليون دولار للجوانب الخاصة بالصحة و هو مبلغ ضعيف جدا و بالمقابل معظم المبلغ خصص لمراقبة الحدود و المعلومات رغم تصريحات بوش في 2003 بان الارهاب يغذيه الاحباط و انعدام الديمقراطية و الحكم الراشد، الا ان اغلب المبادرات تركز على الجانب الامني –العسكري. للتذكير، فان امريكا متواجدة عسكريا في جيبوتي و اثيوبيا و كينيا .كما توظف اطروحة محاربة الارهاب لا عادة بناء التحالفات مع الانظمة الديكتاتورية التي سارعت الى اعلان ولائها لأمريكا ، بعد 11 سبتمبر مثال كينيا ،اثيوبيا ،ارتيريا .فجيبوتي مثلا كانت من اكبر المستفيدين من المساعدات الامريكية في القارة بعد قبولها بالقاعدة العسكرية فيها .اثيوبيا ايضا ارتفعت فيها المساعدات العسكرية بزيادة 17 مرة ما بين 2001-2004،بعد ان استخدمت اراضيها من قبل القوات الامريكية في الازمة الصومالية.[66] هذا الى جانب مشروع الشراكة الصحراوية لمكافحة الارهاب.

إن الرهان على المقاربة الامنية-العسكرية لحل الازمة في الساحل سوف يؤدي الى تحول المنطقة الى قاعدة عسكرية فرنسية ،امريكية ،بريطانية و هو في حد ذاته تهديد للدول المغاربية و مضاعفة الضغوطات عليها مثل ما هو حال منطقة الشرق الاوسط وهو ما يقوض ايضا التعاون المغاربي في كل المجالات.

ج- تقوية المؤسسة العسكرية : ان برامج التدريب و تقوية المؤسسة العسكرية التي تتضمنها المشاريع الاوروبية و الفرنسية و الامريكية و المساعدات العسكرية التي تتلقاها الجيوش الافريقية سواء في افريقيا الغربية او في منطقة الساحل و شمال افريقيا تفوق ما يخصص لتطوير دولة القانون و للتنمية و هو ما يعني خلق ودعم عدم التوازن بين المؤسسات الديمقراطية في الدول الافريقية لصالح المؤسسة

[66]-Noemi Ral .la stratégie américaine dans la corne de l'Afrique après le 11 septembre : incohérences et controverses. In : www .cepes.uqam.ca

العسكرية التي توجد في وضعية المسيطر على الشؤون السياسية منذ استقلال هذه الدول و هو ما سوف يضاعف بكثير من دور العسكر في الحياة السياسية تحت ذرائع الامن(الانقلابات العسكرية في افريقيا)، عملية تزيد من عرقلة مسارات الانفتاح السياسي المتعثر منذ عشرات السنين و ضعف الدولة المدنية التي هي اساس الحوار و المشاركة السياسية .

و ختاما فان هذه الاستراتيجيات المبنية على المقاربة العسكرية-الامنية ،سوف تضاعف من عدم الاستقرار الذي سوف يزيد من استنزاف الخزينة المالية للدول الافريقية و منها الجزائر بالأخص في محاربة الارهاب دون القضاء عليه . فخارج اطار التنمية و الحوار الشامل، فان منطقة الساحل و المنطقة المغاربية و بحكم الجوار الجغرافي سوف تظل مهددة .و سوف يظل البديل الاساسي لحل ازمات المنطقة هو مقاربة الامن الإيجابي paix positive، او بناء الامن التي يطرحها المفكر Johan Galtung، و التي تترجم من خلال الانصاف، العدل و التنمية و غياب ظاهرة الاستغلال و العنف بكل اشكاله و عدم التنكر للشعب في ممارسة حقوقه الانسانية. و هي المقاربة التي تعتمد ايضا على الجهد المتعدد الاطراف بين كل الدول المغاربية في اطار تفعيل اتفاقية اتحاد المغرب العربي و التعاون العربي –الافريقي.

الطبيعة القانونية لقواعد حقوق الإنسان

أ. علاوة هوام.

مقدمة:

ثمة حقيقة قد لا يختلف فيها اثنان، أن حقوق الإنسان أضحت حقيقة أكيدة على كل المستويات القانونية و السياسية وغيرهما، و لأدل على ذلك تلك المكانة التي باتت تشغلها على كل الأصعدة الرسمية منها و غير الرسمية، الوطنية منها و الدولية، فأصبحت تخصص لها حقيبة وزارية تكنى باسمها و أفردت لها مقررات دراسية ترافق المتمرس طوال دراسته، و أنشئت لها جمعيات تحمل على عاتقها إعلاء راية حقوق الإنسان في كل المحافل الوطنية، و قبل ذلك كله دسترة[1] حقوق الإنسان و تخصيص فصول من الدستور للتغني و الإشادة و حماية حقوق الإنسان، هذا على الصعيد الوطني.

أما على الصعيد الدولي فقد أصبحت حقوق الإنسان شأنا دوليا، تم تقنينه و تجسيده في أهم الوثائق الدولية ابتداء من ميثاق الأمم المتحدة و مرورا بالوثائق الاتفاقية الأخرى المتخصصة بهذا الموضوع بالذات، ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل تجاوزته إلى إنشاء آليات اتفاقية و غير اتفاقية عهد إليها مراقبة تطبيق و تنفيذ ما تم تقنينه من قواعد ذات صلة، ورصد بؤر انتهاك هذه الحقوق و من ثم إنزال ما يلاءم على ذلك من جزاءات و عقوبات.

و بذلك يتم رصد مستويين من الاهتمام بحقوق الإنسان، فأما الأول فهو ذو جانب قانوني و فيه تم تكريس حقوق الإنسان في ثوب قواعد قانونية سواء أكانت دولية أم داخلية، اتفاقيات دولية أم قوانين داخلية، ابتداء من قيمة النصوص قوة و المتمثلة في الدساتير، أما المستوى الثاني فهو تتمة للأول و إعمال له، ويتمثل في إشراك كل الوسائل و المنابر من أجل النهوض بحقوق الإنسان و تعزيزها كالإعلام و المجتمع المدني و نحو ذلك.